تطوير بيئة الاستثمار في اقليم كوردستان-العراق
للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٦

(دراسة تحليلية)

مسلم قاسم حسن

مدرس مساعد، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،

قسم الادارة والاقتصاد، جامعة كوية، اربيل-العراق.

المقدمة :-

إن إقليم كوردستان العراق سباق الى الانفتاح التجاري نحو دول العالم المختلفة نظرا لحاجته للتنمية الاقتصادية بدءاً من البنى التحتية اللازمة وانتهاءً بإقامة قاعدة انتاجية رصينة، ومن الواضح ان عملية التنمية الاقتصادية في ظل ذلك الانفتاح بحاجة الى توفير المناخ الاستثماري المناسب، بما ينظم ويسهل عمل الاستثمارات بصورة عامة والأجنبية خاصة، إذ ان الاستثمار بنوعيه المحلي والاجنبي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، اذ تعاني الدول النامية ومنها العراق واقليم كوردستان من ندرة رؤوس الاموال اللازمة لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ويعد الاستثمار الأجنبي بنوعية المباشر وغير المباشر الأداة التي من خلالها يتم تدويل الإنتاج والاستثمار، ثم التجارة والنقل والتكنولوجيا والتمويل، حيث أن منهج تدويل الإنتاج لا يمكن تحليله دون فهم نشاط الاستثمارات الأجنبية، فهي محرك للتدويل الاقتصادي، التي تعمل على تطوير الانتاج وتنظيمهُ.

تتجسدأهمية البحث: بازالة التعارض بين مصالح البلد المضيف للاستثمارات الاجنبية، ومصالح الجهات الممولة له، فضلاً عن خلق البيئة المناسبة لزيادة فاعلية الاستثمارات الاجنبية، وإزالة محدداته والقوى الطاردة له، مع مراعاة مصالح الدول المضيفة ومنها اقليم كوردستان العراق لغرض جذب الاستثمارات الاجنبية وتنشيط المحلية.

تتلخص مشكلة البحث: فيما يلي، هل توجد عوامل مشجعة للاستثمار في اقليم كوردستان-العراق؟ ماهي اتجاهات الاستثمار في الاقليم وماهي العوامل

المؤثره فيه، وكيف يمكن للاستثمار تقوية نقاط الضعف المتوجدة في اقتصاد الاقليم.

وتستند فرضية البحث: على ان هناك تطوير حدث في البيئة الاستثمارية لاقليم كوردستان والذي ادى الى زيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية وتوجيهها الوجهة التي تحقق المنافع لهُ.

ويهدف البحث: الى تبيان اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ومفاهيمهُ ودوافعهُ ومكوناتهُ واهم العوامل المؤثرة فيه وسياسات استقطابه، فضلاً عن تحليل البيئة الاستثمارية في الاقليم، وكشف مواطن القوة والضعف وكيفية تحسينها بما يخدم ويدفع عجلة التنمية ويحقق النمو الاقتصادي، كذلك تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية التي تساعد على خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الاجنبية والمحلية الى الاقليم.

وتم اعتماد اسلوب التحليل الوصفي والاحصائي للمعلومات، واستخدام الطريقة الاستنباطية والانتقال من العام إلى الخاص لغرض بيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن تفعيل دور الاستثمارات في اقليم كوردستان، لما يتمتع من خصائص وعوامل لا تتوافر في بقية محافظات العراق الاخرى. ويتضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسية، يتناول الاول الجانب النظري للاستثمار الاجنبي المباشر، ويتطرق الثاني الى اهم العوامل المؤثرة في ذلك الاستثمار، ويهتم الثالث بالاستثمار المحلي والاجنبي المباشر في اقليم كوردستان العراق، وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات لتكون مساهمة متواضعة في دراسة هذا الموضوع.

المبحث الاول: الجانب النظري للاستثمار الأجنبي و دوافعه و مكوناته

يعد الاستثمار الأداة المحركة والدافعة للتنمية الاقتصادية، سواء في اقتصاديات الدول المتقدمة أو النامية لذلك يعد زيادة الاستثمار ورفع كفاءته أحدى الأسس الهامة، التي لابد من الاعتماد عليها لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، والاجتماعي وزيادة الإنتاج، وبالتالي التقليل من الاعتماد على الاستيرادات وتحسين الميزان التجاري لذلك فأن الاهتمام بالاستثمار وإزالة معوقاته سيؤدي بالضرورة إلى تضييق الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة وإلى إقامة مشروعات جديدة لغرض استيعاب أعداد من القوى العاملة وزيادة قدراتها الذاتية،(Alfaro،2003،3).

فللاستثمار أهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، و يرجع ذلك إلى استراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل. و يمكننا أن نحدد أهميته كما يلي : أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، اذ انهُ المحرك الاساس لنمو الاقتصاد و ذو بعد في المستقبل و له منفعة شبه دائمة، وكذلك له أهميته في استغلال المصادر الهامة و الطاقات و القدرات الجامدة للنشاط (محمد،٢٠٠٧، ١٢).وبالتالي اما يكون محلياً او اجنبياً.

❖ **مفهوم الاستثمار الاجنبي :-**

الاستثمار الأجنبي المباشر وفق ما أوردته منظمة التجارة العالمية بانهُ امتلاك المستثمر للقيم في بلد آخر، وعرف بأنه حيازة المقيمين في بلد لموجودات في الخارج، وهذه الموجودات قد تكون حقيقية كما في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر مثل، الاستثمار في الموجودات العقارية في الدولة (UNCTAD،UN،2009،4)

كما يمكن ان يحدث الاستثمار في الدولة المستقطبة من خلال شراء اسهم وسندات الشركات المحلية من ألاجانب، من خلال آلية الاسعار لتلك الاسهم والسندات، هذا النوع من الاستثمار يطلق عليه : "الاستثمار المحفظي" وهذا لا يشكل استثماراً أجنبياً مباشراً (الجميل،٢٠٠٥، ١٣)وقد وصف الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن حركات رأس المال، إذ عرفت على أنها انتقال رأس المال وحده لمدة بين الدول فضلا عن حركته إلى الخارج، إذ ان انتقال رأس المال المملوك محليا إلى الخارج، وحركات رأس المال إلى الداخل هي انتقال رأس المال المملوك لجهة أجنبية إلى داخل الدولة، وقد تأخذ هذه الحركات شكل الاستثمار الأجنبي المباشر بمعنى الاستثمار في موجودات رأس المال الحقيقي(investment World،٢٠٠٢،٨). وكما اشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اليونكتاد "UNCTAD" بان هدف الاستثمار الاجنبي الربح والمنافسة، أما الدولة المستقطبة فتهدف إلى تحقيق التنمية وذلك بتحقيق وتائر نمو عالية في اقتصادها، أي يتضمن علاقة تبادلية على المدى الطويل، إذ يضمن للمستثمر الأجنبي القدرة على التأثير في إدارة العملية الإنتاجية او المنشأة لتحقيق الأهداف المنشودة بالنسبة لذلك المستثمر الأجنبي في الدولة المستقطبة UNCTAD)،UN،2009 ،(11-10 . و ان من اهم المبررات التي

تدفع النظم الاقتصادية لتشجيع الاستثمارات الاجنبية هو ضعف المصادر التمويلية التي تحصل عليها الدولة بسبب انخفاض المدخرات المحلية.

ومن الجدير بالذكر القول ان جميع المفاهيم للاستثمار تشترك بالنقاط الاتية،(عطية،٢٠١٤، ٧٠):

- توظيف أموال.
- لا تتمتع الأموال ولا المستثمر بهوية الدولة المستقطبة للاستثمار .
- يكون الاستثمار في شركات او عمليات انتاجية .
- تدفقات نقدية من الخارج إلى الداخل .

❖ الاستثمار دوافعه ومكوناته

هناك مجموعة من الدوافع للاستثمار الاجنبي المباشر ومن اهمها هي الاتي:

١- دوافع الاستثمار الاجنبي :-

يسعى المستثمرون الأجانب سواء كانوا شركات أم أفراد إلى تحقيق الاتي، التدنى بكلف الاستثمار في الدول المستقطبة، من حيث أجور العمال او تكاليف الموارد الطبيعية و النقل والبيئة، اذ تكون اقل من الدول الصناعية لأن الدول النامية تنخفض قدرتها على احتساب التكاليف الاجتماعية، وهناك بعض الشركات تبحث عن أسواق غير أسواقها المحلية، عندما تجد منتجاتها غير مجدية في اسواقها الداخلية وفضلاً عن الاستفادة من الحوافز التي تمنح للمستثمرين الاجانب في الدول المستقطبة للاستثمار مثل الضرائب لمدة معينة، وكذلك انخفاض المخاطر التنافسية التي تتعرض لها من خلال الاستثمار في الدولة المستقطبة بسبب عدم تملك الصناعات المحلية القدرة على منافستها، بالتالي يؤدي قيام بعض الشركات بالاستثمار عن الشراكة لخدمة أهداف استراتيجية طويلة الأمد من خلال هذه الدوافع للاستثمار الأجنبي المباشر،(الشرابي، ٢٠٠٥، ٣٧).

٢- دوافع الدول المتلقية للاستثمارات الاجنبية:-

ان سياسة فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية سواء : المالية او التقنية او الإدارية عن تحقيقها، كما إن إزالة معوقات الاستثمار يعمل على تضييق الفجوة بين الاستهلاك والانتاج، ورفع كفاءة استغلال الموارد

المتاحة. كما تهدف الدولة المستقطبة إلى تحقيق التنمية وذلك بتحقيق وتائر نمو عالية في اقتصادها، أي يتضمن علاقة تبادلية على المدى الطويل مع الاستثمارات الاجنبية (الهجهوج،٤،٢٠٠٤).

ومن الجدير بالذكر القول ان تحديد مزايا معينة لهذا الشكل من ذلك الاستثمار على الدول الجاذبة له يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الدول المضيفة و خلق فرص عمل جديدة في البلد المضيف من خلال اقامة مشاريع جديدة، مما يؤدي الى تحسين المستوى المعيشي، فضلاً عن رفع المستوى التكنولوجي المستخدم في البلد المضيف الذي يؤدي الى استغلال الامثل للموارد المتاحة وزيادة فرص التصدير. وهذه المزايا تعود إلى سبب رئيس، هو محدودية تحكم المستثمر الأجنبي في المشروع، مما يؤدي إلى انخفاض سيطرته على عموم الاقتصاد، واحتفاظ البلد المضيف بدرجة من الاستقلالية الاقتصادية وحرية التصرف بالمشاريع بما يخدم الاقتصاد الوطني، كما أن هذا الأسلوب في الاستثمار يحقق نوع من توازن ما بين المستثمر الأجنبي والاقتصاد الوطني، لذا يترتب على الدول المستقطبة للاستثمارات الاجنبية مناقشة أي الاستثمارات اكثر نفع لها، وبأي القطاعات ينبغي تمركزها، فالدافع للدول المتلقية للاستثمارات يكون أحلال الاستيرادات أو زيادة الصادرات (مهودر، ٢٠١٠، ١٣-١٤).

ونظرا لأن سياسة دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تنطوي على تكلفة للاقتصاد الوطني، فمن الضروري ان تكون المحصلة النهائية إيجابية، أي ان المردود من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لابد ان يكون أكبر من الخسارة التي تتحملها الخزينة العامة نتيجة الإعفاءات الضريبية او الكمركية، أو الدعم الحكومي لهذا التدفق (الجميل، ٢٠٠٢، ٣٤).

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في الاستثمار الاجنبي المباشر والتي تكون بمثابة جذب لهذا الاستثمار، ومنها:

١- مناخ الاستثمار

ان الشركات الأجنبية المستثمرة تضع جل اهتمامها بمجموعة من القضايا عند اتخاذها قرارات الاستثمار، وهي الاهتمام بالربحية والتنافسية من

حيث حجم السوق والموارد الطبيعية والمواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة، وكذلك مخاطر عدم استقرار الاصلاحات الاقتصادية، وهو العامل الذي يكون في نطاق اهتمام سياسة الدولة، وكذلك التضخم وتنويع القاعدة الاقتصادية، ورفع درجة نوعية الموارد البشرية، ومعدلات العوائد العالية، وتقلبات سعر الصرف، فضلا عن إصلاحات القطاع المالي، فالاقتصاد الكلي المعافى الذي يكون عاملاً أساسياً واضحاً في تحديد قرارات الاستثمار مما يجعل من إمكانية التنبؤ لمدة طويلة من الزمن ممكنة و قريبة من الواقع (ESCWA، 2004، 114) .

كما يشكل عدم الاستقرار السياسي خطراً ذا أهمية معنوية بالنسبة للمستثمرين الأجانب، اذان الاستقرار السياسي و الاجتماعي هو شيء تسعى لتحقيقه كل الدول، ليس بسبب تأثيراته في المستثمرين الأجانب وحسب، ولكن بوصفه وضعا من شأنه ان يهدد وجودها القائم، فضلا عن أن الأسلوب التنظيمي للاستثمار يؤدي الى تحديد اسئلة عديدة منها (World investment، 2002، 19) :

- هل يوجد تعهدات او ضمانات لحماية المستثمرين؟
- هل يوجد تميز لصالح المنافسين المحليين على حساب المستثمرين الأجانب ؟
- هل توجد قيود على المستثمرين الأجانب، مثل شروط الدخول الصعبة ؟ او تهديدات على إعادة الأرباح إلى الوطن ؟ أو متطلبات لشراء مدخلات محلية، أو مطالبة بتصدير نسبة مئوية معينة من الانتاج ؟
- هل توجد قيود على تحويل العملة ؟ انطلاقا من طبيعة نظام الضريبة المحلية بوصفه نظاماً رئيساً للمستثمرين الأجانب، أم هو صعب وغير متساهل ؟.

ويمكن الاجابة عن هذه الاسئلة من خلال (النظام المؤسساتي المحلي الكفء)، اذ يستلزم المناخ الاستثماري وجود عدد من المؤسسات المحلية التي تؤثر في قرارات الاستثمار، فضلا عن كونها جزءاً رئيساً من شبكة الدعم التي سيحتاجها المستثمرون الأجانب للاستمرار بالعمل بفاعلية في الدولة المستقطبة، ومن ضمن هذه المؤسسات الرئيسة نظام الإدارة البيئية للاستثمار، إذ تنسب إلى المستثمرين الأجانب تلويث ممتلكات حصلوا عليها قد تكون قد لوثت من مسؤوليها السابقين، وهذا السلوك ناتج عن عدم التأكد من المستقبل، وعدم وجود المسؤولية والوضوح في المعايير البيئية المستقبلية، لذا لابد من

تجهيز نظام إدارة بيئية من عدة مؤسسات و يكون عادلاً وشفافاً، ويستند إلى الخبرات العلمية، ومن ضمن هذه المؤسسات هي ESCWA)،2004 ،(147 :

- المؤسسات القانونية، إذ تتمتع بالعدالة والمصداقية سواء كان في قانون التعاقد أو المعايير المحاسبية .
- المؤسسات الإدارية، اذ تتمثل: بالمصادقة والتراخيص او الدمج والحيازة او وحدة الخدمة المدنية، وان أي إجراءات يتبعها المستثمرون الأجانب لابد ان تكون واضحة وغير معقدة، وتكون تفاصيلها متيسرة بسهولة.

فضلاً عن ان البنى التحتية المحلية التي تكون محط اهتمام المستثمرين الأجانب، كنظام النقل، عندما يكون الطلب على المدخلات إلى الشركة، وأخذ منتجاتها إلى أسواقها، وكذلك نظام الاتصالات الكفء الذي يتم من خلاله تسويق المنتجات (حسين و ارشاد،١٩٩٧،٤٥). وقد تبحث الشركات عن فرص لجعل موقعها في تجمع مع شركات اخرى ذات علاقة معها، أو البحث عن حالات التعاون والاندماج في العمل، وتكون هذه الأنواع من التجمعات مكونة من شركات من النوع نفسه مثل؛ مطوري برامج الحاسوب او شركات تعمل بمراحل مختلفة لإنتاج سلعة معينة ويسمح تقاربها بازدياد الكفاءة بين الأفراد،(البنك الدولي، ٢٠٠١، ٢).

كما إنٌ وجود وكالات او جهات مؤسساتية وطنية مكلفة باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كفيل بتلبية احتياجات العمليات الموجودة، إذ يمكن الذهاب إليها وطرح عليها اهتماماتهم واستفساراتهم، ثم إمكانية وجود حوافز حكومية للاستثمار او نفقات للمبادرات السائدة مثل البحث والتطوير والتنمية المستدامة، UNCTAD،UN،2009،(33) .

٢- سياسات الاستقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن التطورات والأحداث المحلية والعالمية دعت دول عديدة، ولا سيما النامية إلى مراجعة مواقفها من الاستثمار الأجنبي المباشر بعد ان واجهت فشلاً في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل القطاع العام، هذا الفشل ساهمت به عدة عوامل، ولكي تحقق الدول أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها من خلال جذب ذلك الاستثمار، لابد ان تضع السياسات التي تحقق جذباً وزيادةً لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة، ونتيجة الآثار السلبية الناتجة عن هذه السياسة و تعطيلها لعملية التنمية اتجهت

معظم تلك الدول في عقدي الثمانينيات والتسعينات من القرن العشرين إلى وضع سياسة جاذبة لهذه الاستثمارات، مع استخدام تعريفة كمركية عالية للسلع المنتجة لأجل التصدير، لحث الاستثمارات الأجنبية على خدمة السوق المحلي دون التصدير، ولا سيما إذا كانت المدخلات الإنتاجية المحلية مكلفة أو رديئة النوعية، لذلك كان التداخل بين الاستثمار الأجنبي والخصخصة عن طريق بيع الشركات بيعاً مباشراً للمستثمرين الأجانب، أو من خلال جذب رؤوس الأموال الإنتاجية من الخارج، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، محدده بالاستقرار الاقتصادي و حجم المشاريع المطلوبة للخصخصة مع توفر البنى التحتية الأساسية،(محمد،٢٠٠٧، ١٢٦-١٢٨)

لقد أسفرت تلك القيود التي فرضت على الملكية الأجنبية للشركات عن اثر معاكس تمثل بانخفاض الحوافز الضرورية لدى المستثمرين الأجانب للمشاركة بالنشاطات الاقتصادية المحلية، وعليه ادت الآثار المعاكسة المتمثلة بالبيئة الاقتصادية الخاصة لتلك الاستثمارات الوافدة عبر الحدود إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية، وأضعاف نوعيتها على الرغم من إقامة بعض الشركات المشتركة بين المستثمرين المحليين والأجانب، ألا إنها واجهت ضعف الشريك المحلي، أو صعوبات متأصلة بالمشروع (بهاء الدين، ٢٠٠٠، ١٤٩-١٥١).

ويمكن القول ان تحديد الأهداف الاقتصادية العامة للدولة هو المحدد للاستراتيجية اللازمة بما في ذلك الجوانب المالية اللازمة لتنفيذها، وهذا يشمل بدوره سياسة الدول نحو الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من ناحية النوع او الحجم او القطاعات التي يستثمر فيها، أي القطاعات ذات الأولوية المفتوحة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر،(UNCTAD،UN،2009،56).

كما ان على الدولة ان تحديد سياستها نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفيما اذا كانت أنسب سياسة لتحقق الأهداف التي وضعتها، فضلا عن ذلك فان سياستها لابد ان تتصف بالمرونة طبقا للأوضاع الاقتصادية والمالية والتقنية المتوفرة في تلك المرحلة، وأنها تتغير اذا ما تغيرت كل هذه الأوضاع او بعضها، ولكل مرحلة اقتصادية أهداف وأدوات لتحقيقها، فإذا كان الهدف مثلا استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة، فلابد ان تقوم بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسعى إلى استغلال الموارد الطبيعية بما يتوفر له من خبرة

وتقنية، وليس الاستثمار الساعي وراء السوق الكبيرة او التصنيع مثلا (صدقة،٢٠٠٨، ١٤).

ومن الجدير بالذكر القول ان الحوافز والتسهيلات المقدمة لابد ان تحترم الغرض المراد تحقيقه، ففي حالة استغلال الموارد الطبيعية لابد ان توجه الحوافز نحو الاستثمار الذي يحقق ذلك الهدف الاقتصادي، وأن تركز على أولوياتها الاقتصادية والتنموية وتمنح الأولية في الحوافز والتسهيلات لذلك النوع من الاستثمار الذي يحقق هذه الأهداف بأقل كلفة ممكنة، فضلا عن ذلك فان السياسة الناجحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي تلك التي تركز على الحوافز المالية التي تمنحها الدولة لهذا الاستثمار وليس ذلك فحسب بل تركز على المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد المحلي والتعريف بهذه الامتيازات عن طريق توفير المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة عنها، وبذلك لن يكون الدافع الحقيقي للمستثمر الأجنبي هو الاستفادة من المزايا والتسهيلات المالية والنقدية وغيرها بل الاستفادة من استغلال مثل تلك الميزات النسبية (صدقة،١٥،٢٠٠٨-١٦) .

وهناك مجموعة من سياسات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي كالآتي :

- السياسة التجارية : تركز على إزالة الحواجز والقيود الكمية أمام حركة التجارة وذلك من خلال إلغاء رخص الاستيراد والتصدير، فضلا عن الحد من القيود الكمركية من خلال إلغاء الرسوم او تخفيضها على مجموعة واسعة من السلع الرأسمالية والوسيطة ومدخلات الإنتاج الصناعي كذلك توحيد الرسوم والضرائب المستوفاة على البضائع المستوردة التي يعاد تصديرها،(البنك الدولي،٢٠٠١، ٣٤)، وهناك العديد من الملاحظات على هذه السياسة، فالحصيلة النهائية لها أن تحرم الصناعات المحلية من الدعم والحماية التي لا تستطيع البقاء دونها، وان تأثيرها ربما يكون القضاء على أي انتاج وطني في ظل عدم وجود الكفاءة في الانتاج وندرة رؤوس الاموال المستخدمة إضافةً الى التكنولوجيا القديمة بالقياس بما هو مستخدم لدى الشركات الصناعية الكبرى. سيكون من الافضل تطبيق مثل سياسة الانفتاح هذه بعد أن تكون الصناعة المحلية قد نمت واصبحت قادرة على المنافسة والبقاء في السوق العالمية.

- السياسة السعرية : تعتمد على عدد من الإجراءات التي تهدف في مجملها إلى تحرير الأسعار من تدخل الدولة، وإعطاء قوى السوق دور أكبر في تخصيص الموارد، فضلا عن معالجة الاختلاسات الناجمة عن احتكار الحكومة لاستيراد بعض السلع الأساسية وتوزيعها، وذلك من خلال السماح للقطاع الخاص باستيراد تلك السلع وبيعها، ولابد من ان تقوم الحكومة بوضع إطار تنظيمي ورقابي لخدمات البيئة الأساسية التي تتسم بخصائص الاحتكار الطبيعي من خلال انشاء هيئات للرقابة والتنظيم على تلك الخدمات، وهذه الاجراءات لا تمنع من وجود تخطيط وسيطرة على الاسعار، والحد من الاثار الخارجية على الاسعار كالتضخم والانكماش المستوردين(الهجهوج،٢٠٠٤، ٩).
- السياسة النقدية : تعمل على ترسيخ الاستقرار النقدي وتعزيز مستوى الاحتياطات من العملات الأجنبية، بشكل يكفل تعزيز الثقة بالعملة لتلك الدولة واكساب النشاط الاقتصادي مزيدا من مقومات النمو الاقتصادي المتوازن، والقابل للاستقرار في بيئة أسعار مستقرة نسبيا، ولتحقيق ذلك لابد من تفعيل مستويات الرقابة والأشراف بما ينسجم والمعايير المصرفية الدولية المعاصرة لتعزيز حصانة الجهاز المصرفي وسلامتها، إذ لابد من ان تتسم الإجراءات والتدابير النقدية بالتحرر والشمول والشفافية، لما لذلك من أهمية بالغة في تعزيز الثقة بالمناخ الاستثماري على حركة دخول وخروج رؤوس الاموال والعملات الاجنبية بما يتوافق مع المصلحة العامة للبلد (حسين و ارشاد، ١٩٩٧، ١٦٠-١٦١).
- السياسة المالية : بموجبها يتم التركيز على سلسلة من الإجراءات في الإصلاح المالي التي تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة، ومن أبرزها ترشيد هيكل النفقات العامة، وتحسين مستوى الخدمات الحكومية من خلال تقليص حجم الدعم، والحد من التوظيف في الوزارات والمؤسسات العامة، فضلا عن تطوير هيكل الإيرادات العامة وفرض الضريبة على المبيعات، وكذلك العمل على رفع كفاءة النظام الضريبي من خلال تحسين أساليب التحصيل، وتوسيع القاعدة الضريبية وجعل النظام الضريبي أكثر عدالة عن طريق التحول التدريجي من التركيز على الضرائب التي تفرض على الدخل، إلى الضرائب التي تفرض على الإنفاق، (بهاء الدين، ٢٠٠٠، ١٦٤)، ومن الجدير بالذكر القول ان تقليص التوظيف في الدوائر الحكومية يتم من خلال توفير فرص

عمل بديلة في القطاع الخاص، مما يؤدي الى تخفيض البطالة من خلال فرص العمل التي توفرها المشاريع الخاصة .

- السياسة التكنولوجية : لا شك ان التكنولوجيا تساهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تسخيرها لتحسين جودة الإنتاج وتعظيمه، ورفع مستوى الإنتاجية بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ تزايد الاهتمام مؤخرا بتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنهوض به من خلال التوسع في استخدام التكنولوجيا، والاستفادة من عولمة الاتصالات، وإقامة العديد من مراكز التدريب المهني والتقني، وتوجيهه بما يواكب الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل (الجميل، ٢٠٠٥، ١٩-٢٠).

وعموماً فأن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتم عبر الشركات المتعددة الجنسيات بسبب ملكيتها المالية الكبيرة، مما يجعلها بحالة استثمار مستمر و يعطيها المرونة في التوسع بأعمالها بالخارج، إضافة لمعرفتها بالأسواق و احتكارها التكنولوجي، وسهولة حصولها على التمويل اللازم، مما يخفض الكلفة الكلية للإنتاج، وضمن الإطار القانوني يمكن للجهات التي تتعهد بالاستثمار أن تكون على شكل شركات دولية متخصصة أو حكومية وإفراد وعليه لا يمكن معرفة الحجم المالي للاستثمارات الأجنبية، التي تغطي الاستثمار الممول من رؤوس أموال محلية أو دولية (صدقة، ٢٠٠٨،٢٠-٢٢).

فضلاً عن، ان هناك سياسة تعمل على تطوير بيئة الاستثمار وتعد من العوامل الجاذبة للاستثمارات، هي حوكمة الشركات لما لها من دور فاعل في جذب الاستثمارات ودعم القرارات الاستثمارية من خلال تحسين أداء الشركات، وتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير القوائم المالية الموثوق بها والخالية من الغش والأخطاء، وتوفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب للمستثمرين (الناصر والنعيمي،٢٠١٢، ٧١).

وهناك عدة طرق يمكن بها لحوكمة الشركات أن تساعد بها الدولة على اجتذاب الاستثمارات لدعم أسس الأداء الاقتصادي طويل الأجل والقدرة التنافسية وهي كالآتي : (الناصر والنعيمي،٢٠١٢، ٧٢-٧٣).

- إن طلب الشفافية في عمليات الشركات و إجراءات المحاسبة والتدقيق، وعمليات الشراء، وكافة الأعمال، يؤدي الى مهاجمة حوكمة الشركات

لجانب العرض في عمليات وعلاقات الفساد، إذ أن الفساد يؤدي الى استنفاد موارد الشركات وضعف قدرتها التنافسية، وإلى ابتعاد المستثمرين عنها.

- إن إجراءات حوكمة الشركات تعمل على تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مجالس الإدارة في وضع استراتيجيات سليمة للشركة، وضمان عدم القيام بعمليات الاندماج والاستحواذ إلا لأسباب مقنعة تدعو إليها حاجة الشركة .
- إن إتباع معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والدائنين، يؤدي الى قيام نظام قوي لحوكمة الشركات، و يساعد على منع وقوع الأزمات الدورية في الجهاز المصرفي .
- لقد أظهرت الدراسات التي أجريت مؤخراً، أن الدول التي توافرت بها حماية أقوى لمصلحة الأقلية عن طريق حوكمة الشركات، تمتعت ايضا بوجود أسواق مالية أكثر ضخامة وأكثر سيولة وتكون حوكمة الشركات بالنسبة لها على قدر كبير من الأهمية من ناحية الحصول على العملة الصعبة المكتنزة لدى المستثمرين، ويمكن ان يكونوا مصدراً لمبالغ ضخمة لاستثمار طويل الأجل.
- إن تجسيد حوكمة الشركات يؤدي إلى تعزيز ثقة الافراد بنزاهة عملية الخصخصة، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستخدام ويحقق النمو الاقتصادي لها.
- إن الحاجة إلى حوكمة الشركات في الدول النامية تتعدى حل مشاكل الوكالة إذ تواجه نقص حقوق الملكية وسوء استخدام حقوق مساهمي الأقلية، وانتهاك العقود، ونهب الموجودات، والتعامل مع الذات، وأكثر هذه الأفعال لا تخضع للعقاب.

المبحث الثالث: الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر في اقليم كوردستان-العراق للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٦)

سيتم التطرق الى اتجاهات تطور الاستثمار في اقليم كوردستان-العراق ومدى مساهمتها في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية لمدة البحث، من خلال

توزيعات الاستثمار حسب القطاعات، وكذلك حسب المحافظات، فضلا عن توزيعات الاستثمار المحلي، الاجنبي والمشترك.

اتجاهات الاستثمار حسب القطاعات

يلاحظ من اتجاهات توزيع الاستثمارات في الاقليم حسب القطاعات (انظر الجدول(١))، يتبين ان قطاع العقارات جاء بالمرتبة الاولى، اذ ان الاستثمارات فيه بلغت (١٢.٣٢٤) مليار دولار، وشكلت ما نسبته(30.48%) من اجمالي الاستثمارت مابين محلي و اجنبي كمتوسط للمدة (٢٠٠٦ ولغاية ٢٨-٢-٢٠١٦)، وذلك لتوفر البنى التحتية مثل(الشوارع و الجسور) فضلا عن الخدمات الاساسية مما ادى الى التوسع في المناطق السكنية و سهل عملية البناء من جهة، ودعم قطاع الاسكان من خلال توزيع الاراضي لموظفي الدولة و منح القروض العقارية والعمل على نظام التسديد الآجل من خلال المصارف و تسهيل دخول المواد الاولية للبناء من جهة اخرى، مما كان له اثر ايجابي على دخول الشركات الاجنبية التي تعمل بهذا المجال، وجاء قطاع الصناعة بالمرتبة الثانية وبنسبة (20.78%)، وبمبلغ (٨.٢١٣) مليار دولار كمتوسط لنفس لمدة، نتيجة لتوفر العوامل المشجعة للاستثمار في هذا المجال لاسيما، منح القروض المالية و الاراضي، فضلاً عن دخول الشركات المتخصصة التي ادت الى تطوير الصناعة، وادارة المشاريع، و تطوير الموارد البشرية، والرقابة والتدقيق المحاسبي وغيرها. اما قطاع التجارة فجاء بالمرتبة الثالثة اذ بلغ (٦.٢١٢) مليار دولار حيث يشكل نسبة (١١.٣٥%) من اجمالي الاستثمار المنفذ في اقليم كوردستان كمتوسط للمدة المذكورة، وذلك بسبب رفع القيود على التجارة الخارجية، وتبسيط اجراءات دخول الخدمات والسلع الاستهلاكية، الوسيطة و الراسمالية، وكذلك الحال بالنسبة للصادرات. وجاء قطاع السياحة بالمرتبة الرابعة إذ ان راس المال المستثمر فيه بـــلغ (٥.١٣٢) مليار دولار اي بنسبة (١٠.٦٥%) من اجمالي الاستثمارات كمتوسط لنفس المدة الزمنية، نتيجة لوجود العوامل المحفزة للاستثمار في القطاع السياحة، كبناء الفنادق والمطعام فضلاً عن شركات الطيران المحلية والاجنبية، اما بالنسبة لبقية القطاعات وعلى التوالي(التعليم، الصحة، المصارف، الاتصالات، الزراعة والنقل)، فقد كانت نسب مشاركاتهم في الاستثمار منخفضة اذان قطاع التعليم ساهم بنسبة (٧.٤٨ %)، اذ يعد من القطاعات الاساسية في تنمية وتطوير

الموادر البشرية، فضلا عن انه يساعد في امتصاص الضغوط على الجامعات الحكومية سيما انه هناك تزايد مستمر في الطلب على الدراسة الجامعية، و بالنسبة لقطاع الصحة ساهم وبنسبة (٧.٢٤%)، بالرغم من انه يحقق مردوداً سريعا والذي يعد من الخدمات الاساسية للافراد، اما قطاع المصارف ساهم بنسبة (٤.٤٨ %)، وقطاع الزراعة لم يحظى بالمستوى المطلوب اذ شارك بنسبة (٢.٥١%) رغم حاجة الاسواق للمنتجات الزراعية والحيوانية، مما ادى الى اعتماد الاقليم على الاستيرادات بدلاً من الانتاج المحلي مما اثر سلباً على اقتصاد الاقليم.

الجدول (1)اتجاهات توزيع الاستثمار(المحلي والاجنبي المباشر) في اقليم كوردستان العراق حسب القطاعات كمتوسط للمدة (٢٠٠٦ ولغاية ٢٨-٢-٢٠١٦)

المرتبة	القطـــــــــاع	راس المال مليار دولار	نسبة الاستثمار في القطاع %
1	العقارات	12.324	٣٠.٤٨
2	الصناعة	8.213	٢٠.٧٨
3	التجارة	6.212	١١.٣٥
٤	السياحة	5.132	١٠.٦٥
5	التعليم	4.224	٧.٤٨
6	الصحة	4.121	٧.٢٤
7	المصارف	3.102	٤.٤٨
8	الاتصالات	2.122	٣.٥١
9	الزراعة	1.106	٢.٥١
10	النقل	1.032	١.٥٢
11	المجموع	47.57	%100.00

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للهيئة العامة للاستثمار في اقليم كوردستان-العراق.

يمكن توضيح التوزيع النسبي للاستثمارات على القطاعات في الشكل البياني(١) ادناه.

الشكل (١) القطاعات المساهمة بالاستثمار في اقليم كوردستان–العراق
كمتوسط للمدة (٢٠٠٦ ولغاية ٢٨-٢-٢٠١٦)

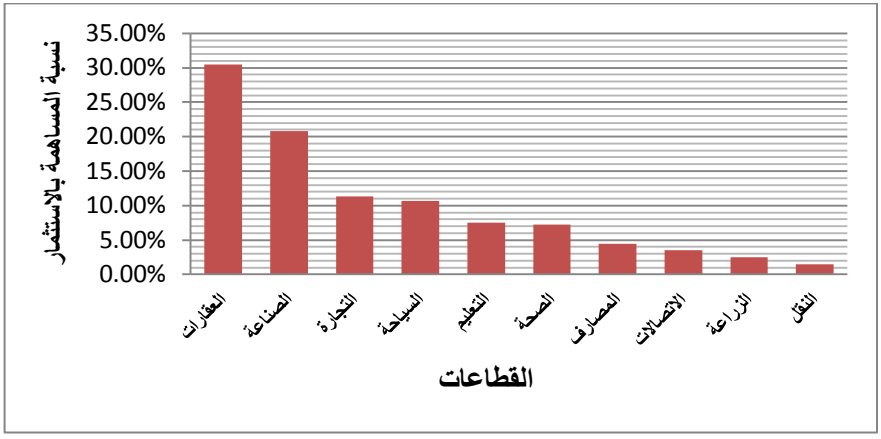

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

١- اتجاهات الاستثمار حسب المحافظات

يتبين من الجدول (2)، ان حجم الاستثمارات الاجمالية في الاقليم بلغت (47.57) مليار دولار، توزعت ما بين محافظات الاقليم، اذ ان محافظة اربيل جاءت بالمرتبة الاولى وبنسبة (٥٥.٣٢%)، وبمبلغ (٢٦.٣٢) مليار دولار من اجمالي الاستثمارات اي أكثر من نصف الاجمالي للاستثمار المنفذ في الاقليم، لكونها عاصمة الاقليم ومركزه التجاري، ولما تتمتع به من مميزات عديدة، منها توفر البنى التحتية بشكل يميزهُ عن باقي محافظات الاقليم وطبيعة الارض المنبسطة، والاستقرار الامني، اما محافظة السليمانية فقد اخذت المرتبة الثانية وبنسبة (٣١.٩٢%) فقد بلغت (١٥.١٨) مليار دولار، وجاءت محافظة دهوك بالمرتبة الثالثة وبنسبة (١٢.٧٦%) اذ بلغ (٦.٠٧) مليار دولار، واما بالنسبة لعدد المشاريع المنفذة وهو (758) مشروعاً، منها 343 في اربيل، 211 في السليمانية، و204 مشروعاً في دهوك،

الجدول (2) اتجاهات توزيع الاستثمارات في اقليم كوردستان العراق حسب المحافظات كمتوسط للمدة (٢٠٠٦ ولغاية ٢٨-٢-٢٠١٦)

المرتبة	المحافظة	راس المال مليار دولار	نسبة الاستثمار%	عدد المشاريع
1	اربيل	26.32	55.32	343
2	السليمانية	15.18	31.92	211
3	دهوك	6.07	12.76	204
4	المجموع	47.57	100%	758

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للهيئة العامة للاستثمار في اقليم كوردستان-العراق.

ويمكن توضيح نسب الاستثمار في محافظات الاقليم في الشكل البياني(٢) ادناه.

الشكل (٢)

نسب الاستثمار لكل محافظة من محافظات اقليم كوردستان-العراق كمتوسط للمدة (٢٠٠٦ ولغاية ٢٨-٢-٢٠١٦)

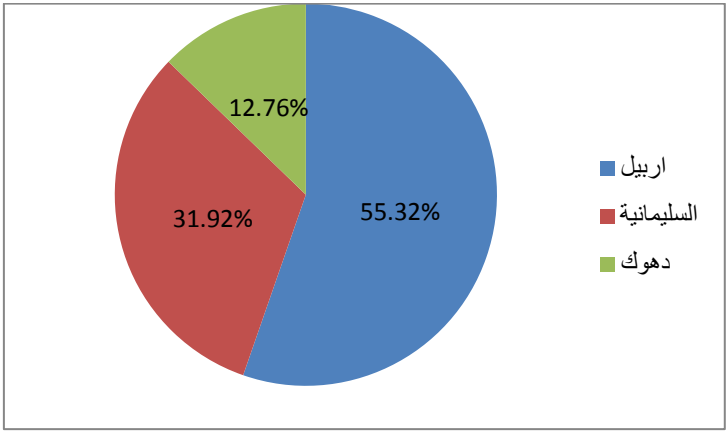

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (٢)

٢- اتجاهات توزيع الاستثمار الاجنبي

يتضح من الجدول (3)، ان عدد الدول الاجنبية المستثمرة في الاقليم والذي بلغ (15) دولة منها فقط (4) دول عربية، وان اجمالي الاستثمار الاجنبي بلغ ٦.٣٦١ مليار دولار اي بنسبة ما (١٣.٣٧ %) من اجمالي الاستثمار المنفذ في اقليم كوردستان، جاءت الامارات العربيـــــــة بالمرتبة الاولى بمبلغ

(٣.١٧) مليار دولار، نتيجة لامتلاكها شركات استثمارية متكاملة، وكذلك لهم تجارب ناجحة في هذا المجال، ومن ثم تأتي تركيا بالمرتبة الثانية بـــ (1.09) مليار دولار، ثم لبنان بـ (99.5) مليون دولار، ويلاحظ ان بقية الدول الاجنبية المشاركة بالاستثمار كانت متواضعة ومتفاوتة، كمتوسط للمدة(٢٠٠٦ ولغاية ٢٨-٢-٢٠١٦) .

الجدول (3)اتجاهات توزيعات الاستثمار الاجنبي لدول العالم في محافظات اقليم كوردستان-العراق كمتوسط للمدة (٢٠٠٦ ولغاية ٢٨-٢-٢٠١٦)

ت	مكان الاستثمار (المحافظة)	نوع الاستثمار	الدولة	راس المال مليون دولار	نسبة المنفذ (%)	النسبة من الاجمالي (%)
1	اربيل	اجنبي	المانيا	55.7	0.88	0.12
2	اربيل	اجنبي	المانيا	٤2.4	0.38	0.05
3	دهوک	اجنبي	امريكا	2.0	0.03	0.00
4	اربيل	اجنبي	امريكا	14.8	0.23	0.03
5	اربيل	اجنبي	امريكا	99.0	1.56	0.21
6	سليمانية	اجنبي	ايران	10.5	3.16	0.02
7	سليمانية	اجنبي	ايران	14.9	4.24	0.03
8	اربيل	اجنبي	الامارات	14.3	2.25	0.30
9	اربيل	اجنبي	الامارات	3.2	42.86	6.67
١٠	دهوک	اجنبي	بريطانيا	2.4	3.37	0.45
١١	دهوک	اجنبي	تركيا	38.6	0.61	0.08
١٢	سليمانية	اجنبي	تركيا	20.2	0.32	0.04
١٣	اربيل	اجنبي	تركيا	25.4	4.00	0.53
١٤	دهوک	اجنبي	تركيا	82.1	12.89	1.72
١٥	دهوک	اجنبي	جورجيا	6.0	01.0	0.00
١٦	اربيل	اجنبي	روسيا	2.8	0.04	0.01
١٧	اربيل	اجنبي	السويد	13.5	0.21	0.03
١٨	اربيل	اجنبي	سويسرا	15.8	2.49	0.33
١٩	اربيل	اجنبي	فرنسا/لبنا	7.1	0.11	0.01

			ن			
٢٠	اربيل	اجنبي	الكويت	10.6	0.17	0.02
٢١	سليمانية	اجنبي	لبنان	4.2	0.07	0.01
٢٢	اربيل	اجنبي	لبنان	21.6	3.40	0.45
٢٣	سليمانية	اجنبي	لبنان	7.5	12.18	1.63
٢٤	اربيل	اجنبي	مصر	15.0	2.36	0.32
٢٥	اربيل	اجنبي	نيوزلندا	41.2	65.0	0.09
٢٦	دهوک	اجنبي	نيوزلندا	9.8	1.54	0.21
٢٧	المجموع	اجنبي	دول العالم	6.361	100%	13.37%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للهيئة العامة للاستثمار في اقليم كوردستان-العراق.

من خلال الجدول (٣) يمكن توضيح توزيعات الاستثمار الاجنبي في الشكل الاتي.

الشكل (٣)

اتجاهات توزيع الاستثمار الاجنبي المباشر لدول العالم في الاقليم

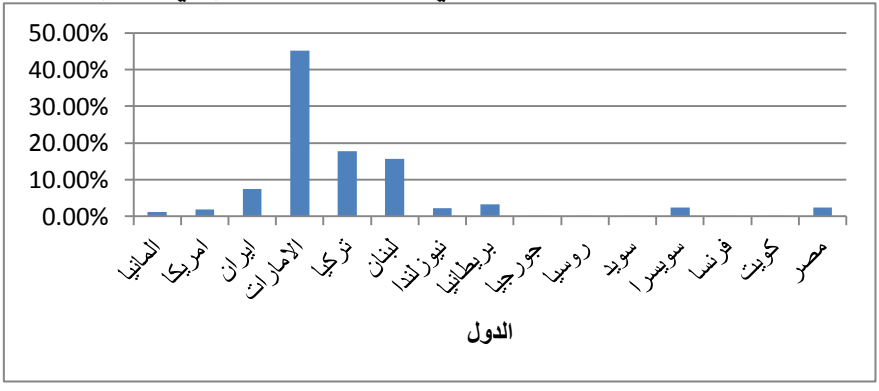

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

٣- اتجاهات توزيع الاستثمار المحلي والمشترك

سيتم تحليل لكلا الاستثمارين المحلي والمشترك المنفذ في اقليم كوردستان-العراق وللمدة المذكورة، من خلال الجداول (٤) و(٥)، وكالاتي.

الجدول (4) اتجاهات توزيع الاستثمارات المحلية في محافظات اقليم كوردستان-العراق كمتوسط للمدة (٢٠٠٦ ولغاية ٢٨-٢-٢٠١٦)

ت	مكان الاستثمار المحافظة	نوع الاستثمار	الدولة	راس المال مليون دولار	نسبة المنفذ%	النسبة من الاجمالي%
1	دهوک	محلي	العراق	32.5	0.87	0.68
2	السليمانية	محلي	العراق	2.86	7.70	6.02
3	اربيل	محلي	العراق	2.97	8.00	6.25
4	اربيل	محلي	العراق	4.38	11.77	9.20
5	دهوک	محلي	العراق	2.54	6.84	5.35
6	السليمانية	محلي	العراق	2.98	8.01	6.26
7	اربيل	محلي	العراق	6.73	18.10	14.15
8	اربيل	محلي	العراق	14.38	38.70	30.24
	المجموع			37.172		%78.15

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للهيئة العامة للاستثمار في اقليم كوردستان-العراق.

الجدول (5) اتجاهات توزيع الاستثمارات المشتركة* في محافظات اقيم كوردستان-العراق كمتوسط للمدة (٢٠٠٦ ولغاية ٢٨-٢-٢٠١٦)

ت	مكان الاستثمار	نوع الاستثمار	الدولة	راس المال مليون	نسبة المنفذ%	النسبة من
١	اربيل	محلي	العراق/ فرنسا	15.000	0.37	0.03
٢	اربيل	محلي	العراق/اسبانيا	52.872	1.31	0.11
٣	دهوک	محلي	العراق/ هولندا	3.284	0.08	0.01
٤	دهوک	محلي	العراق/ امريكا	2.500	0.06	0.01
٥	اربيل	محلي	العراق/الاردن	315.000	7.81	66.0

٦	دهوک	محلي	العراق/ ايران	800.000	20،0	0.02
٧	سليمانية	محلي	العراق/ المانيا	2.000	49.59	20،4
٨	سليمانية	محلي	العراق/ المانيا	75.000	1.86	0.16
٩	هيئة	محلي	العراق/ بريطانيا	7.770	19،0	0.02
١٠	دهوک	محلي	العراق/ تركيا	112.000	2.78	0.24
١١	دهوک	محلي	العراق/ تركيا	4.960	0.12	0.01
١٢	اربيل	محلي	العراق/ تركيا	276.646	6.86	0.58
١٣	اربيل	محلي	العراق/ تركيا	300.209	7.44	0.63
١٤	اربيل	محلي	العراق/ السويد	20.893	0.52	0.04
١٥	دهوک	محلي	العراق/ كندا	2.000	05،0	0.00
١٦	دهوک	محلي	العراق/ الكويت	51.250	1.27	0.11
١٧	اربيل	محلي	العراق/ جنوب افريقيا	12.000	30،0	0.03
١٨	دهوک	محلي	العراق/ باكستان	13.000.	0.32	0.03
١٩	دهوک	محلي	العراق/الامارات	400.000	9.92	0.84
٢٠	اربيل	محلي	العراق/ الامارات	17.154	0.43	0.04
٢١	اربيل	محلي	العراق/ كوريا الجنوبية	343.132	8.51	0.72
	المجموع			4.032		8.48%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للهيئة العامة للاستثمار في اقليم كوردستان-العراق.

(*) الاستثمار المشترک: المقصود به المستثمر و راس المال محلي ولكن نفذ من قبل شركات اجنبية.

الجدول (٤) و(٥) فيشيران الى ان مجموع الاستثمارات المحلية في الاقليم قد بلغت (37.2) مليار دولار، اي بنسبة (٧٨.١٥%) من اجمالي الاستثمار المنفذ في الاقليم، وجاءت اربيل بالمرتبة الاولى ثم السليمانية ودهوک، نتيجة لظهور عوامل ساعدة على تشجيع الاستثمار المحلي في

الاقليم، منها اعادة تاهيل بنية الاقتصاد في الاقليم، بحصول على ١٧% من الميزانية العامة للدولة العراقية، والانفتاح التجاري، والاستقلالية في اتخاذ القرارت الاقتصادية، كما ان مجموع الاستثمارات للعراقيين المقيمين في الخارج بلغ (4.032) مليار دولار، (مع مشاركة دول اجنبية ولكن كان راس المال والمستثمر محلي).

٤- انواع الاستثمارات المنفذة في اقليم كوردستان- العراق

يوضح الجدول (٦)، نسب الاستثمار المنفذ في الاقليم، جاء الاستثمار المحلي بالمرتبة الاولى بمبلغ(٣٧.٢) مليار دولار، و بنسبة (٧٨.١٥%) من اجمالي الاستثمار كمتوسط للمدة(٢٠٠٦ ولغاية ٢٨-٢-٢٠١٦)، اما الاستثمار الاجنبي فقد جاء بالمرتبة الثانية وبمبلغ (٦.٣٦١) مليار دولار، وبنسبة (١٣.٣٧%)، وجاء الاستثمار المشترك بالمرتبة الثالثة بمبلغ (٤.٠٣٢) مليار دولار كمتوسط للمدة لنفس المدة، وبنسبة (٨.٤٨%) وذلك نتيجة لتوفر العوامل الجاذبة للاستثمار مما ادى الى تشجيع المستثمرين المحليين، وبالتالي عمل على جذب المستثمرين الاجانب من الدول المذكورة انفاً.

الجدول(٦) انواع الاستثمارات الاجنبية والمحلية والمشتركة في اقليم كوردستان- العراق كمتوسط للمدة (٢٠٠٦ ولغاية ٢٨-٢-٢٠١٦)

	نوع الاستثمار	راس المال المستثمر(مليار دولار)	النسبة من الاجمالي %
١	الاستثمار المحلي	37.172	٧٨.١٥
٢	الاستثمار الاجنبي	6.361	١٣.٣٧
٣	الاستثمار المشترک*	4.032	٨.٤٨
	المجموع الكلي	47.57	%١٠٠.٠٠

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للهيئة العامة للاستثمار في اقليم كوردستان-العراق.

فضلاً عن، الشكل (٤) الذي يوضح انواع الاستثمارات المنفذ في الاقليم كوردستان-العراق.

الشكل(٤)

انواع الاستثمار في اقليم كوردستان-العراق كمتوسط للمدة (٢٠٠٦ ولغاية ٢٨-٢-٢٠١٦)

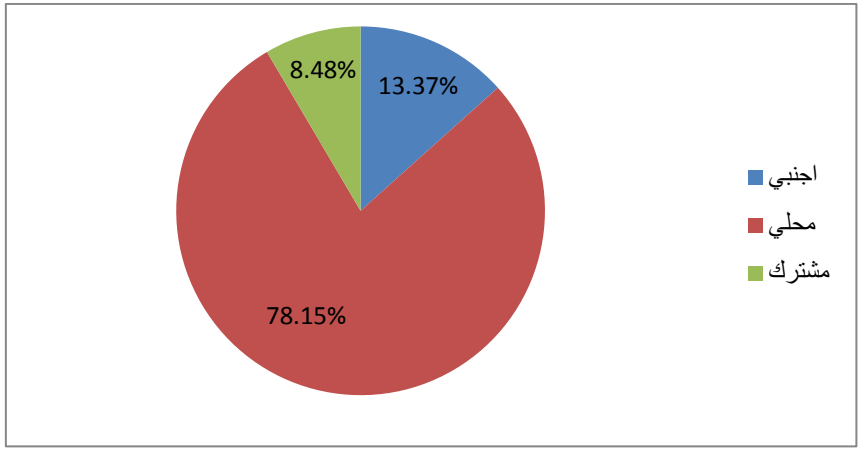

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جداول (٣، ٤ و٥).

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات وهي كالاتي:

الاستنتاجات

١- إزالة معوقات الاستثمار يعمل على تضييق الفجوة بين الاستهلاك والانتاج، ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة، مما يؤدي الى تطوير الاستثمارات في البلد.

٢- لقد أسفرت القيود التي فرضت على الملكية الأجنبية للمشروعات عن اثر معاكس تمثل بانخفاض الحوافز لدى المستثمرين الأجانب للمشاركة بالنشاطات الاقتصادية المحلية، وعليه ادت الآثار المعاكسة المتمثلة بالبيئة الاقتصادية، الخاصة للاستثمار الأجنبي، والمناخ الاستثماري الملائم له، إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية، وأضعاف نوعيتها.

٣- ان السياسة الناجحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي تلك التي تركز على الحوافز المالية التي تمنحها الدولة لهذا الاستثمار و المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني والتعريف بهذه الامتيازات عن طريق توفير المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة عنها.

٤- تبين من تحليل اتجاهات توزيع الاستثمارات في الاقليم حسب القطاعات، ان قطاع العقارات جاء بالمرتبة الاولى، والصناعة بالمرتبة الثانية، والتجارة بالمرتبة الثالثة، والسياحة بالمرتبة الرابعة، ولم يحظى قطاع الزراعة بالمستوى المطلوب رغم الحاجة الية في الاقليم.

٥- تبين من التحليل انخفاض الاستثمار في قطاع التعليم، اذ يعد من القطاعات المهمة في تنمية الموارد البشرية، كذلك قطاع الصحة الذي يعد من الخدمات الضرورية، في الوقت الذي يحقق مردوداً سريعاً .

٦- اتضح من تحليل اتجاهات توزيع الاستثمارات لاقليم كوردستان حسب المحافظات، ان محافظة اربيل جاءت بالمرتبة الاولى كونها عاصمة الاقليم ومركزه التجاري، ثم محافظة السليمانية بالمرتبة الثانية، ومحافظة دهوك بالمرتبة الثالثة.

٧- وتبين من تحليل اتجاهات توزيع الاستثمارات الاجنبي المباشر لدول العالم في محافظات إقليم كوردستان، ان الامارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الاولى لامتلاكها شركات استثمارية متكاملة، ولها تجارب ناجحة في هذا المجال، ثم جاءت تركيا بالمرتبة الثانية لقربها من الاقليم وتميزها في تنفيذ المشاريع الاستثمارية لاسيما في البناء والانشاءات، ثم لبنان بالمرتبة الثالثة، اما بقية الدول الاجنبية فكانت مشاركتها متواضعة كمتوسط لمدة البحث.

المقترحات

١- تعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي (بأشكاله المتعددة) سواء في إطار الشراكة، او ضمن اتفاقيات المناطق الحرة الثنائية أو المتعددة الاطراف في اقليم كوردستان العراق.

٢- الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الاجراءات والرسوم وسرعة اصدار وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار، مع التأكيد على حماية الملكية الفكرية والعلامات التجارية.، فضلاً عن إصدار التشريعات والقوانين الخاصة بقواعد حوكمة الشركات في إقليم كوردستان-العراق.

٣- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية المبذولة لتبني قواعد وعوامل والاطر المعتمدة في جذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع المستثمر المحلي وحمايته بما يخدم مصالح الاطراف جميعاً.

٤- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاكثر منفعةٌ، من خلال اعتماد الحوافز والتسهيلات، وخاصة في مجال الصناعات الكبرى والاستراتيجية، والمشاريع الزراعية، وتطوير البنى التحتية للمناطق السياحية بما يحقق واردات اضافية للبلد .

٥- العمل على زيادة الاستثمارات التي كانت لها نسب قليلة في المشاركة بالاستثمار والتي تعد من القطاعات الاساسية كالتعليم،الصحة وكذلك القطاع المصرفي.

٦- اجراء وعمل دراسات مستقبلية بخصوص الاستثمار، ومنها التوزيع النسبي لهيكل الاستثمار واثره في الاداء الاقتصادي لدول مختارة، فضلا عن دراسة الاستثمار الاجنبي المباشر وتقسيماتهُ على الدول المتقدمة والنامية ومنها العربية واسهامهُ في النمو الاقتصادي لهذه الدول.

المصادر:

اولاً المصادر العربية

١- البنك الدولي، (٢٠٠١)، الخصخصة : قصة النجاح الاردنية، نشرة فصلية تصدر عن البنك الدولي، وحدة الاردن.

٢- بهاء الدين، محمد احمد،(٢٠٠٠)، "مقومات الاستثمار، المؤسسة اللبنانية العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت –لبنان.

٣- الجميل، سرمد كوكب، (٢٠٠٥)، المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الاجنبي المباشر : تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة، مجلة علوم انسانية، العدد ١٨، البحرين.

٤- الجميل، سرمد كوكب، (٢٠٠٢)، التمويل الدولي : مدخل في الهياكل والعمليات والادوات، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للطباعة والترجمة والنشر، الموصل- العراق .

٥- حسين و ارشاد، محمد حنفية ويعقوب، (١٩٩٧)، الحوافز الممنوحة للاستثمار الخارجي المباشر في ماليزيا، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار المباشر في الدول العربية في مدينة الحمامات التونسية للفترة ٢٤-٢٥ آذار، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة .

٦- الشرابي، محمد ذنون محمد،(٢٠٠٥)، تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة الموصل-العراق.

٧- عطية، منعم دحام،(٢٠١٤) نحو ايجاد بيئة جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، مجلة دراسات اقتصادية العدد ٣١، كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية-العراق.

٨- صدقة، عمر هاشم محمد، ٢٠٠٨، ضمانات الاستثمارات الاجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية- مصر.

٩- محمد، نهاد عباس،(٢٠٠٧)، الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على البلدان النامية (تجربة مصر)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد-العراق.

١٠- مهودر، هيفاء نجيب، ٢٠١٠، الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى دول المجلس التعاون الخليجي، جامعة البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، بدون عدد.

١١- الناصر والنعيمي، خالص حسن و عبد الواحد، (٢٠١٢) دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كوردستان العراق، مجلة جامعة نوروز، العدد(صفر)، دهوک- العراق.

١٢- الهجهوج، حسن بن فردان،٢٠٠٤، اتجاهات ومحددات الاستثمار الاجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل، تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ، كانون الاول، الجمهورية العربية المصرية.

١٣- الهيئة العامة الاستثمار(اربيل، كوردستان-العراق) قسم المعلومات، للمدة من ١- ٨-٢٠١٦ الى ٢٨-٢-٢٠١٦.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1- Alfaro،Laura، 2003،foreign direct investment and growth does the sector matter، Harvard business school، National Graduate Institute for Policy Studies، On website، http://www.grips.ac.jp/

2- ESCWA، (2004)، Improving the Climate for Foreign Direct Investment and Mobilizing Domestic Savings، UN، New York.

3- United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD)، World investment report 2009، Of Geneva.

4- World investment report 2002 United Nations، UN، New York

المستخلص

يعد اقتصاد اقليم كوردستان من الاقتصادات النامية ويعاني شحة من رؤوس الأموال، في ظل السياسات الاقتصادية المرسومة وجد أنه من الأنسب الانفتاح على الاقتصاد العالمي وجذب الأموال والخبرة والتكنولوجيا بالاستثمار الأجنبي المباشر، بوضع شروط وقواعد لدخول ذلك الاستثمار، ويهدف البحث الى تبيان اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ومفاهيمهُ ودوافعهُ ومكوناتهُ واهم العوامل المؤثرة فيه وسياسات استقطابه، فضلاً عن تحليل البيئة الاستثمارية في الاقليم، وكشف مواطن القوة والضعف وكيفية تحسينها، ويستند البحث الى فرضية مفادها ان هناك تطويراً حدث في البيئة الاستثمارية لاقليم كوردستان والذي ادى الى زيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية وتوجيهها الوجهة التي تحقق المنافع لهُ، ويتضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسة، يتناول الاول الجانب النظري للاستثمار الاجنبي المباشر، ويتطرق الثاني الى اهم العوامل المؤثرة في ذلك الاستثمار، ويهتم الثالث بالاستثمار المحلي والاجنبي المباشر في اقليم كوردستان- العراق، وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

The Development of the Investment Environment in Iraqi Kurdistan Region from the Period 2006-2016 (An analytical study)

Abstract:

Kurdistan Region's economic is considered as a developing economy which is suffering from scarcity of capital. Through the economic policies' position، it is found that it is suitable to openness to the global economy; attract funds، expertise، and technology to foreign direct investment in a way of setting conditions and rules for the entry of that investment. Hence، this study aims to illustrate the importance of direct foreign investment and its concepts in addition to its motivation، components، the most important influencing factors and the attracting policies، as well as analysis of the investment environment in Kurdistan Region، determining strengths and weaknesses and possible improvements. This study is based on the hypothesis that there is an event in the development of the investment environment of the Region، which has been directed to increase local and foreign investments and directing the destination that achieves the benefits. The present study comprises three main sections. In the first section it is dealing with the theoretical base of direct foreign investment.